

## من يكسب صراع "الشرعية" بين ثورتي الجيش والشعب؟

عام مضى علي ما سمي باستفتاء تعديل الدستور، عام يختزل المسار الذي رسمه قادة المؤسسة العسكرية الحاكمة لمستقبل الثورة يبدو أن الصراع على السلطة والشرعية بين القوى السياسية والحركات الثورية الشبابية والمجلس العسكري في مصر سينتقل من ميادين العاصمة وشوارعها إلى أحداث التاريخ، لينتقل الصراع بينهما من محاولة السيطرة على الحاضر وصياغة المستقبل إلى معركة جديدة على الماضي وفي القلب منها الصراع على "الشرعية" بين ثورة الجيش في يوليو 1952 و ثورة الشعب في يناير 2011.

ويدور جدل كبير في مصر حاليا حول الاحتفال بالذكرى الستين لثورة يوليو التي قام بها الضباط الأحرار وأطاحت بالنظام الملكي لتحقيق ستة أهداف منها القضاء على الإقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال، وإقامة العدالة الاجتماعية، وأخرها إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وهو ما حققته ثورة يوليو حينها عدا ما يتعلق بإقامة حياة ديمقراطية سليمة، لكن بعد 6 عقود كانت تلك الأسباب هي نفسها تقريبا التي دفعت المصريين للنزول للشارع لإشعال ثورة "الشعب" في 25 يناير 2011 ضد الرئيس المصري السابق مبارك الذي اعتبر نفسه امتدادا لشرعية يوليو.

ثورة "يناير" جعلت كثيرون يعتقدون أن شرعية ثورة "الشعب" محت شرعية ثورة "الجيش" وبالتالي لا مجال لشرعيتها أو الاحتفال بها بعدما أخفقت في تحقيق الأهداف المرجو منها خلال ما يقرب من سنتين عاما.

وتصف العلوم السياسية ثورة يوليو بالانقلاب العسكري وليس بالثورة بسبب عدم اشتراك الشعب المصري فيها، كما يتهمها البعض بأنها أسست لحكم العسكريين لمصر ولو في ملابس مدنية، لكنها ظلت رمزا لنصرة المصريين بعد عصور من العبودية.

وأثمرت ثورة "يوليو" عن إسقاط الإقطاع وسيطرة رأس المال عن الحكم محولة ملايين المصريين من فلاحين رخيصي الثمن إلى مواطنين يتمتعون بامتلاك أراضيها ويتمتع أبنائهم بالتعليم المجاني كما بنت الثورة حينها قاعدة صناعية عملاقة وفرت وضع اقتصادي جيد للمصريين.

وعبر 18 شهرا من ثورة "الشعب" في مصر، ساءت العلاقة بين المجلس العسكري (الذي أدار الفترة الانتقالية) وشباب الثورة والعديد من القوى السياسية بسبب بعض الأحداث التي شهدت حوادث قتل للمتظاهرين بالإضافة لوجود نحو 12 ألف معتقل محاكمين عسكريا، ما جعل البعض يربط بين ثورة "الجيش" والمجلس العسكري لتنتقل عدد من الدعوات على الشبكات الاجتماعية على الانترنت لعدم الاحتفال بذكرى ثورة يوليو والمطالبة بإسقاط حكم العسكر.

ويحاول كل أطراف اللعبة السياسية في مصر إكساب نفسه غطاء من الشرعية، فالثوار والقوى السياسية خاصة قوى التيار الإسلام السياسي تجد من ثورة يناير 2011، غطاء شعبي لها، بينما لا يزال المجلس العسكري يجد في ثورة "الجيش" وسيلة للتأكيد على دور الجيش في الحياة السياسية في مصر خاصة أنه كان وراء تأسيس الجمهورية الأولى في مصر.

وباعتقادي أن الصراع على "الشرعية" بين ثورة يوليو ويناير تتداخل فيه أحلام التيار الإسلامي للسيطرة على تاريخ مصر ومحو إنجازات ثورة يوليو من التاريخ، وهو ما يضع الرئيس في اختبار ضخم لإثبات أنه رئيس كل المصريين وليس رئيس إخواني يعتبر ثورة يوليو هزيمة للإخوان.

وقبل ثلاثة أسابيع، قال الرئيس المصري محمد مرسي، الذي ينتمي لجماعة الإخوان المصريين، أثناء قسمه بميدان التحرير، "الستينات وما أدراك ما الستينات" فيما فسره كثيرون على أنه إشارة منه للاعتقالات والتعذيب الذي لاقاه الإخوان على يد رمز ثورة يوليو الرئيس جمال عبد الناصر في عامي 1954 و1966، وهو ما يفسر الفتور واللامبالاة التي يعطيها الإسلاميين وفي القلب منهم الإخوان لذكرى ثورة "الجيش".

واحتفلت القوى اليسارية والعديد من القوى المدنية المناصرة للمجلس العسكري بثورة 23 يوليو في ميدان التحرير أيقونة ثورة "يناير"، حيث ردد المئات الهتاف الشهير "الجيش والشعب.. يد واحدة" للتأكيد على أن الثورتين تنبعان من شرعية "الشعب".

ويعتقد الكثير من تلك القوى، خاصة اليساريين، أن دعوات عدم الاحتفال بثورة يوليو تعتبر محاولة من بعض الإسلاميين والليبراليين لتغيير مجرى التاريخ، معتقدين أن تيار الإسلام السياسي يريد أن يكرس لوجوده التاريخي ويتجاوز تاريخ يوليو "خاصة أن تيار الإسلام السياسي له مشروع ضد المشروع القومي العربي الذي تبنته ثورة يوليو.

لكن جماعة الإخوان المسلمين شددت أن أمر الاحتفال بثورة "يوليو" لم يطرح للنقاش في أي اجتماع لقيادات الإخوان، وقال الدكتور محمود غزلان، المتحدث الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين أن الجماعة معنية أساسا بإنجاح ثورة 25 يناير وأنها ليست مشغولة بقضايا التاريخ.

وتتباين وجهات النظر في الشارع المصري حول ثورة يوليو، فبينما يقول البعض أنها ثورة "الجيش" وأن ثورة "الشعب" في يناير 2011 ألغت شرعيتها، يقى يعتبر آخرون أن ثورة 23 يوليو لم تكن ثورة جيش بل كانت ثورة شعب عبر عنه طليعة من الجيش وبالتالي فإن "شرعية يوليو" لا تزال قائمة، ومن خلال حديثي مع الكثير من المواطنين في الشارع لاحظت أن شعبية "ثورة يوليو" تتجاوز شعبية "ثورة يناير" بكثير خاصة أن المصريين تمتعوا بأثر مباشر لثورة يوليو على نقيض ثورة يناير التي لا تزال بلا نتائج إيجابية ملموسة بل نتائج سلبية مؤلمة.

الأمر الذي يجعل ثورة "الشعب" بحاجة لإنجازات حقيقية على الأرض لإزاحة ثورة "الجيش" من على عرشها "الشرعي" في قلوب وعقول المصريين الذين استفادوا منها مباشرة حتى ولو كانت ثورة لم يصنعوها بأيديهم وحناجرهم كما فعلوا في ثورة "يناير" في ميدان التحرير.